الأمم المتحدة
A/RES/60/204

Distr.: General
13 March 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون
البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/60/490/Add.1*)]

## ٦٠/٢٠٤ – دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

**وإذ تشير أيضا** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

**وإذ تؤكد من جديد** ما أعرب عنه من عزم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(٢)] على ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية من أجل شعوب العالم أجمع،

**وإذ تسلم** بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية، وأن العولمة تفتح آفاقا جديدة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأن

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

بإمكانها أن تحسن الأداء العام لاقتصادات البلدان النامية بإتاحة فرص لصادراتها للوصول إلى الأسواق وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا وزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول المادية والمعنوية، وإذ تقر بأن العولمة قد جلبت أيضا تحديات جديدة تواجه النمو والتنمية المستدامة، وأن البلدان النامية ما فتئت تواجه صعوبات خاصة في التصدي لها، وإذ تسلم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، وإن كانت بلدان أخرى عديدة، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وإذ تسلم أيضا، على غرار ما ورد في إعلان الألفية، بأن تقاسم فوائد العولمة يجري على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو،

**وإذ تسلم أيضا** بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة،

**وإذ تسلم كذلك** بأن وجود بيئة اقتصادية مؤاتية ينبغي أن يشجع، في جملة أمور، على قيام قطاع تجاري دينامي يعمل على الوجه الأكمل، وأن يشمل جهودا ترمي إلى مواصلة تعزيز الإدارة الرشيدة للشركات والقطاع العام، ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتشجيع توطيد سيادة القانون واحترامها،

**وإذ تلاحظ** وجوب إيلاء عناية خاصة، في سياق العولمة، لهدف حماية وتشجيع وتعزيز حقوق المرأة والفتاة ورفاههما، على نحو ما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين[٣]،

**وإذ تلاحظ أيضا** أن وجود التزام عام بالتعدد الثقافي يساعد في تهيئة بيئة تمنع التمييز وتكافحه وتعزز التضامن والتسامح في مجتمعاتنا،

**وإذ تلاحظ كذلك** العمل الجاري بشأن التنوع الثقافي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

**وإذ تؤكد من جديد** الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والرخاء العالمي للجميع، وتعزيز تنمية القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بقدر أكبر من الفعالية في عملية العولمة ومن الاستفادة منها استفادة كبيرة،

---

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

**وإذ تؤكد من جديد أيضا** تأييدها الشديد للعولمة المنصفة وتصميمها على جعل هدفي توفير التوظيف الكامل والمنتج والعمل الكريم للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، في إطار الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي لهذه التدابير أن تشمل أيضا القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، كما حددتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، وعلى السخرة، وإذ تعقد العزم على كفالة الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل،

**وإذ تؤكد من جديد كذلك** الالتزام بتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في العملية الدولية لاتخاذ القرار ووضع المعايير وتعزيز تلك المشاركة، وإذ تؤكد، سعيا إلى تحقيق تلك الغاية، أهمية مواصلة الجهود لإصلاح البنيان المالي الدولي، وإذ تلاحظ أن إعلاء صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز مشاركتها في مؤسسات بريتون وودز لا يزال يمثل شاغلا مستمرا،

**وإذ تؤكد من جديد التزامها** بالإدارة الرشيدة والإنصاف والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية والتزامها بوجود نظم تجارية ومالية متعددة الأطراف تتسم بالانفتاح، والإنصاف، والاستناد إلى قواعد، وإمكانية التنبؤ، وعدم التمييز،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي العمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن الإدارة الرشيدة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تستجيب لاحتياجات الأفراد، وتحسين البنية التحتية تمثل الأساس للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين

---

(٤) A/60/322.

الجنسين، والسياسات ذات التوجه السوقي ووجود التزام عام بمجتمعات تسودها العدالة والديمقراطية تشكل أيضا عناصر أساسية ومتداعمة؛

٤ - **تؤكد من جديد كذلك** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه من المهم، بغية ضمان تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية ذات التأثير على آفاق التنمية في البلدان النامية، وأنه تحقيقا لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك كفالة دعم الإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

٥ - **تؤكد من جديد** أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وأنه من الضروري استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٦ - **تسلم**، في الوقت نفسه، بأن الاقتصادات المحلية تتداخل الآن مع النظام الاقتصادي العالمي، وأن الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار يمكنه، في جملة أمور، مساعدة البلدان على مكافحة الفقر؛

٧ - **تؤكد** أن من الضروري، في ظل اقتصاد عالمي يزداد ترابطا وعولمة، اتباع نهج كلي لمواجهة التحديات الوطنية والدولية والعامة المتداخلة والقائمة في مجال تمويل التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة التي تراعي الفروق بين الجنسين ويكون محورها الإنسان، وأن ذلك النهج يجب أن يتيح الفرص للجميع، وأن يساعد على كفالة إتاحة الموارد واستخدامها بشكل فعال وإنشاء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛

٨ - **تؤكد أيضا** أنه يتعين صياغة استراتيجيات إنمائية ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة ومضاعفة الآثار الإيجابية المترتبة عليها إلى أقصى حد، مع السعي لكفالة استفادة جميع فئات السكان منها، وبخاصة أفقرهم، وأنه ينبغي القيام، على الصعيد الدولي، بتركيز الجهود على وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تؤكد كذلك** أن ثمة تحديا خطيرا يواجه السعي المشترك إلى تحقيق النمو والقضاء على الفقر وبلوغ التنمية المستدامة، وهو ضمان الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة المدخرات المحلية في القطاعين العام والخاص والمحافظة على مستويات كافية من الاستثمار

المنتج وزيادة القدرة البشرية، في حين أن المهمة الحاسمة تتمثل في تعزيز فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وتماسكها واتساقها، وأن تهيئة بيئة محلية مؤاتية أمر حيوي لتعبئة الموارد المحلية وزيادة الإنتاجية والحد من هروب الأموال وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما استخداما فعالا، وتؤكد أيضا، في هذا الصدد، ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة؛

١٠ - **تؤكد** الأهمية الخاصة التي تعلقها على تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة؛

١١ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياسات الاقتصاد الكلي التي تنتهجها على النمو والتنمية على الصعيد الدولي؛

١٢ - **تشدد** على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد، يعنيان أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأنه يعود إلى كل حكومة أمر تقييم المعاوضة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين مجال التحرك المتاح للسياسة الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

١٣ - **تشدد أيضا** على أن من الضروري، عند تناول الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، الاهتمام، بوجه خاص، بتحديد وتنفيذ سياسات وممارسات متداعمة تعزز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وأن هذا يقتضي بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٤ - **تشدد كذلك** على أن لمسألة تعزيز صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مؤسسات بريتون وودز أهمية حيوية، وتؤكد أهمية دفع عجلة العمل الجاري في هذا الشأن، مع مراعاة التقدم المحرز في سياق استعراض نظام الحصص لدى صندوق النقد الدولي، وتدعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى الاستمرار في تقديم

معلومات بشأن هذه المسألة بالاستعانة بمنتديات التعاون القائمة، بما في ذلك المنتديات التي تشارك فيها الدول الأعضاء؛

١٥ - **تؤكد من جديد** الالتزامات المتعهد بها في إعلان الدوحة الوزاري[٥] وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[٦] بتحقيق الأبعاد الإنمائية لخطة الدوحة للتنمية، التي تضع احتياجات واهتمامات البلدان النامية وأقل البلدان نموا في لب برنامج عمل الدوحة[٥]، وتدعو إلى الانتهاء من جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح في الوقت المناسب مع تحقيق الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة على أتم وجه، وتتطلع إلى المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سوف يعقد في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ليمثل معلما مهما على طريق تحقيق هذه الغاية؛

١٦ - **تؤكد** أهمية بناء مجتمع معلومات محوره الإنسان ويتسم بالشمول بغية تعزيز إتاحة الفرص الرقمية للجميع من أجل المساعدة في رأب الفجوة الرقمية، ووضع إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، والتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه مجتمع المعلومات، وتدعو، في هذا الشأن، إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات[٧]؛

١٧ - **تؤكد من جديد** أن التنمية هدف محوري في حد ذاته وأن التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تمثل عنصرا رئيسيا للإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، وتؤكد أهمية مواصلة الجهود في هذا الشأن، وتدعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة إلى مواصلة العمل على دمج الأبعاد الإنمائية في استراتيجياتها وسياساتها، بما يتفق مع الولاية المنوطة بكل منها؛

١٨ - **تؤكد من جديد أيضا** أن المساواة بين الجنسين مسألة ذات أهمية جوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة، وأن للاستثمار في تنمية قدرات النساء والفتيات أثرا مضاعفا، وبخاصة في الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في المجالات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات؛

---

(٥) A/C.2/56/7، المرفق.

(٦) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاح على: http://docsonline.wto.org.

(٧) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

١٩ - **تدعو** المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المعنية المتعددة الأطراف إلى تقديم معلومات إلى الأمين العام عما تقوم به من أنشطة في سبيل تحقيق عولمة شاملة ومنصفة؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة لزيادة العولمة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتشدد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين البلدان وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٢١ - **تسلم** بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبأن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وأن يعزز قدراتها الإنتاجية، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الالتزام بتعزيز وتيسير إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيات بما فيها التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المتعلقة بها، وتطوير البلدان النامية لتلك التكنولوجيات ونقلها إليها ونشرها فيها، حسب الاقتضاء؛

٢٢ - **تسلم أيضا** بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، ضمن الإطار العالمي الجديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، حسبما يرد في برنامج عمل آلماتي[٨]، وتؤكد من جديد دعمها ومساعدتها المتواصلين للمساعي التي تبذلها تلك الدول، ولا سيما في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[٢]، وتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٩]، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠]، وبرنامج عمل آلماتي؛

---

(٨) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، آلماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٩) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(١٠) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٢٣ - **تشدد** على أهمية الاعتراف بالشواغل التي تخص البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحديدا، وأهمية معالجة هذه الشواغل من أجل مساعدة تلك البلدان على الاستفادة من العولمة، بغية إدماجها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي؛

٢٤ - **تسلم** بأنه ينبغي تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في جهود التنمية الوطنية وكذلك في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.

الجلسة العامة ٦٨
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥